



## جهود وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - سلطنة عُمان في تعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية (أفضل الممارسات)

### مقدمة :

يأتي احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، واحترام الأديان والثقافات والحرية في اعتقادها واعتبار التعددية الدينية في أولوية سلم الاهتمامات لدى حكومة سلطنة عُمان ، وبتوجيهات سديدة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ، إيماناً بأن الإنسان هو حجر الزاوية في المجتمع وفي التنمية وتحقيق الحياة الطيبة والهادئة للأفراد، بالإضافة إلى دور الأديان في حفظ الأمن والسلام ، وأهمية التعايش ، وضرورة نشر ثقافة الحوار والتفاهم والتسامح ، عبر قيم العدل والمساواة والحرية، لما فيه ذلك من أثر بالغ في استقرار العالم وتوفير متطلبات التنمية والتقدم.

إن المرتكز في ذلك جميعه هو القواعد العامة التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف ، والتجسدة في العدل والأخلاق وإعمال العقل ، باعتبارها مطلقاً ثابتاً يحقق مفهوم الاحترام المتبادل . وبعد عن التشويه والكراءة والتعصب والعنف.

### خصائص ومميزات حقوق الإنسان في الإسلام :

- ١ - حقوق الإنسان في الإسلام تنبثق من العقيدة الإسلامية والإيمان.
- ٢ - حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية.
- ٣ - حقوق الإنسان في الإسلام شاملة لكل أنواع الحقوق.
- ٤ - حقوق الإنسان في الإسلام ثابتة ولا تقبل الإلغاء أو التبديل أو التعطيل.
- ٥ - حقوق الإنسان في الإسلام ليست مطلقة بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية.



أهم الحقوق التي كفلها الدين الإسلامي للإنسان وتعمل الوزارة على تعزيزها  
والتنوعية حيالها في جهودها :

- حق الحياة.
- حق الكرامة.
- حق الحرية.
- حق التدين.
- حق التعليم.
- حق معرفة الحق.
- حق التملك والتصرف.
- حق العمل.

مرتكزات :

تعتمد وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في جهودها في تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية على الأنظمة والقوانين المعتمدة بها حالياً في سلطنة عُمان، ويأتي النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٦م في مقدمتها، وقد نصت مواده على ما يلي :

- مادة (١٠) : توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المواريثات والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب .
- مادة (٢٨) : حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على لا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب.



- مادة (٢٥) : يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقاً للقانون. وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره .

- مادة (١٢) : العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامت للمجتمع تكفلها الدولة.

- التعااضد والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتحنن الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية .

وبالإشارة إلى التقرير الذي أعدته : (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) لعام ٢٠١١م بشأن حالة حقوق الإنسان في السلطنة، وملخصه بما يلي :

- قدم التقرير ما شهدته السلطنة من تطورات جديرة بالاهتمام في المجال القانوني والتشريعي بما يحفظ الحقوق ويرتقي بها للأفضل، وذلك بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، وإصدار تعديل بعض القوانين المتعلقة بحماية المستهلك، وقانون الإجراءات الجزائية، وحقوق الطفل، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وقانون الرقابة المالية والإدارية، وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، وقانون المجالس البلدية، وإنشاء اللجنة الوطنية للشباب. ومن جانب آخر، بما يتصل بالواقع المرصود على الأرض فيما يتعلق بحقوق الإنسان في السلطنة فإن اللجنة :

- لم ترصد أية حالة من حالات انتهاك الحق في الحياة أو الاختفاء القسري من قبل السلطات.

- لم ترصد اللجنة أية انتهاكات تذكر في مجال حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والمساواة والحياة السياسية والرعاية الصحية والمجتمع المدني.



### الجهود العملية :

إضافة إلى وجود منظومة قانونية وتشريعية متكاملة في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، فإن الجهود التي تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في ذلك تمثل في المعايير التالية: التعليم، والإعلام، والمؤتمرات والمناشط الدولية:

#### أولاً: التعليم:

- أصدرت الوزارة دورية فصلية علمية محكمة بعنوان: "التسامح" ، تقوم برصد كافة جهود حقوق الإنسان والحربيات الأساسية والتعايش ونشر ثقافة التسامح ، وبلوره مفاهيمها العميقة.
- تصدر الوزارة دورية جديدة بعنوان "التفاهم" ، تهدف إلى تعميق قيم التفاهم بين الشعوب والحضارات في العالم واحترام الإنسان وحقوقه الأساسية ، عبر مقالات معمقة ومحوث استراتيجية شاملة.
- يقوم معهد العلوم الشرعية التابع للوزارة بإعداد وتأهيل القائمين على الشؤون الدينية في البلاد على أسس التسامح والاعتدال ، كما أن المواد العلمية المقدمة فيها تتضمن ضرورة احترام جميع الأديان والثقافات ، وتعزيز الروابط الإنسانية ، ويقوم المعهد بتدريس جميع الطلاب والطالبات مادة متكاملة حول : (حقوق الإنسان).
- الاهتمام بتعليم اللغات غير العربية ، باعتبارها الأداة الفاعلة في التواصل ونقل الثقافات بين الشعوب ، وقد قامت الوزارة بتعليم الكثير من متسبيها لغات عالمية مثل: الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، وغيرها ، وفي المقابل يقدم معهد العلوم الشرعية دورات لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.



- برنامج تبادل الزيارات: إذ تقوم الوزارة سنويًا ببرنامج تستقبل فيه الطلاب والمسؤولين والزوار من مختلف دول العالم بهدف تعزيز مبادئ الاتصال والتواصل والاحترام المتبادل وال الحوار بين الشعوب والأديان.
- تواصل الوزارة مع عدد من جامعات العالم والمراكز المرموقة بشأن التقرب بين أتباع الأديان وغرس المفاهيم الصحيحة حيالها، ومنها جامعة كامبردج ضمن كرسي جلاله السلطان قابوس للبيانات الإبراهيمية والقيم المشتركة.

#### ثانياً: الإعلام:

- تقوم الوزارة بتوظيف وسائل الإعلام المختلفة في تنمية الوعي بضرورة التعايش والاحترام المتبادل وتعزيز قيم المودة والانسجام بين جميع أتباع الديانات المختلفة.
- تقوم الوزارة وبشكل مستمر بدعم المشاريع الإعلامية التي تهتم بمحقوق الإنسان وال الحوار والتقارب الحضاري.
- تقوم الوزارة بدعم ومساندة الجهد الرامي إلى سن تشريعات وقوانين لتعزيز الحريات العامة والأساسية وتلك التي تحد من تشويه صورة الأديان أو الأنبياء في وسائل الإعلام.
- تقوم الوزارة بإصدار وإنتاج الأفلام الوثائقية والبرامج الإعلامية المرتكزة على تعزيز قيم الاحترام والتعايش والتسامح الديني ، وكذلك إصدار وطباعة النشرات الثقافية وتنمية الوعي لدى الجمهور بهذه الجوانب.
- تقوم الوزارة من خلال خطب الجمعة الأسبوعية بالتروية حول الحقوق الأساسية وضرورة احترامها وتعزيزها في الأفراد والمجتمع.
- تقوم الوزارة من خلال الدروس المسجدية ببث الوعي حول حقوق الإنسان وتعزيز القيم الكفيلة بالحفظ عليها وترسيخها.



### ثالثاً: المؤتمرات والمناشط الدولية:

- تقوم الوزارة بإعداد وتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية للباحث بين العلماء من مختلف الأديان حول تعزيز قيم الاحترام والتسامح الديني والتعايش بين الثقافات.
- تشارك الوزارة بحرص واهتمام بالغين في المؤتمرات والندوات والفعاليات الدولية، والتي تدعم قضايا حقوق الإنسان والحوار البناء والاحترام المتبادل.
- نظمت الوزارة منذ مطلع العام الماضي (٢٠١٠م) معرضاً دولياً متقدلاً حول تعزيز التسامح الديني والحقوق الإنسانية الأساسية ونشر ثقافة التعايش بين الشعوب في أكثر من عشر دول أوروبية وبشمارية لغات عالمية.
- نظمت الوزارة في عام (٢٠١١م) ندوة حول (القيم العمانية ودور المواطن في التنمية) تم التركيز فيها على الحقوق الأساسية وكيفية تعزيزها في المجتمع وتكون ثقافة عامة لاحترامها.
- تقوم الوزارة بإعداد برامج سنوي لاستقدام واستضافة عدد من المفكرين العالميين من جنسيات وديانات مختلفة للحديث حول القضايا المتعلقة بالحوار والتسامح والعلاقات بين الأديان.

والله ولحي التوفيق .

**دور وزارة التراث والثقافة في تعزيز حقوق الإنسان والمحريات الأساسية  
(أفضل الممارسات)**

**أولاً : العادات والتقاليد العثمانية :**

تعمل الوزارة في هذا الجانب عند إقامة الفعاليات الثقافية بعرض الجوانب التي تبرز الشهادة العمانية وصيغية المحافظة عليها وتنعي شرائع المجتمع وتعريفهم بهذه الموروثات العمانية التقليدية، وكذلك تعريف الشعوب الأخرى بهذه الموروثات العمانية وكيفية المحافظة عليها واستمرارها ومنها الآدباء العمانية - الضيافة والكرم العماني - المأكولات الشعبية العمانية ...، والتراث الثقافي والفلكلوري الذي يحظى على الصفات المجيدة والقيم النبيلة لهذا الشعب.

**ثانياً : الصناعات المعرفية التقليدية العمانيّة :**

تشتهر السلطنة بمحافلها المختلفة التي يتم تنفيذها داخل السلطنة وخارجها.

#### **الثالثاً : الفنون الشعوبية التقليدية :**

تتميز السلطة في هذا المجال بقرون شعبية متميزة عن باقي الدول، وتنشئ هذه الفنون بتنوع البيشات التي تحتضنها السلطة (البيئة البحريّة، البيئة الزراعيّة، البيئة الصحراويّة) في مختلف محافظات السلطة، ويمازون أبناء السلطة هذه الفنون في المناسبات حيث تمارس من قبل الفنادق العمريّة المختلفة وتُعمل السلطة على تشجيعهم وحثّهم على المحافظة عليها، وكذلك تعمل على مشاركتهم في الفعاليّات والأنشطة التراثيّة التي تُنفذها سواء داخل السلطة وخارجها، بالإضافة إلى ذلك مشاركتهم في مهرجان الفنون الشعبيّة الذي تشرف عليه الوزارة ويقام كل سنتين.

وزارة التربية والتعليم تسعى بالتعاون مع جهات عدة إلى إدماج مفاهيم حقوق الإنسان، والتربية السكانية، وما يرتبط بالبيئة، وما يتعلق بالحرفيات السليمة في المناهج الدراسية وتأتي هذه الخطوات دعماً لهذا التوجه من خلال تأليف مجموعة من الوثائق تتعلق بمفاهيم خاصة كوثيقة إدماج حقوق الإنسان والطفل، ووثيقة السلامة على الطريق، ووثيقة التربية البيئية، ووثيقة المفاهيم خاصة كوثيقة إدماج حقوق الإنسان والطفل، ووثيقة السلامة على الطريق، ووثيقة التربية البيئية، ووثيقة المفاهيم السكانية وغيرها، لتكون منجية مساعدة لأعضاء المناهج في إدماجها المناهج الدراسية، وتقديم الإرشاد والطرائق المناسبة للمعلمين نحو إكسابها طلابهم. وأضعين في اعتبارهم وخططهم أن المنهج الدراسي لا يعني بأمرى الماضي والحاضر فقط بل يتعدى ذلك إلى استشراف المستقبل ليعد الفرد للحياة ليتمثلها (مفاهيم ومعلومات)، ويؤديها (قدرات، ومهارات)، وذلك وفق مجموعة من المستجدات ذات التأثير في حركة الحياة والتي لابد من أن يتهيأ لها كل طالب بما يأتي:

١. التأكيد على تعزيز حقوق الإنسان والحرفيات الإنسانية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية وتمثلها بحيث لا ت Kelvin الإنسان، ليكون في دائرة ضيقه والتشجيع على ممارستها بصورة فضلى بحيث لا تمس من كرامته ولا تحد من تطوره وتقدمه.

٢. إكساب المتعلمين المفاهيم السكانية والمفاهيم البيئية، ليعيش الإنسان بصورة سية من خلال تمثيله تلك المفاهيم في ممارسات واقعية ليحمي نفسه وغيره من المشاكل التي تحيق به.

كما ان الوزارة ماضية في تقديم المادة العلمية والثقافية والإعلامية والأنشطة والمسابقات، التي تكسب المتعلمين مفاهيم وممارسات سامية لتوفير حياة كريمة تقوم على مبدأ التعاون والتسامح ونبذ التعصب والخلافات التي دائماً ما تكون حائلاً نحو تحقيق التقدم المنشود، ذلك وفق التطور في تلك المفاهيم والتغير المستمر في الأنظمة التربوية وما يتطلبه منها من تطوير للمناهج الدراسية.